الأساس الاقتصادى للحوار العربى الأوربى
الحاجة إلى جهد جماعى للتنمية

د. جاك بورينيه

L'Enjeu economique du indialogue euro-Arab :
La recherche d'un accord interncommunautaire de development

كاتب هذه المقالة هو Jacques Bourrinet أستاذ بجامعة القانون والاقتصاد والعلوم بـ Aix-Marseille ومدير مركز الدراسات والابحاث الدولية والجماعية .

وتتضمن هذه المقالة ثلاثة موضوعات أساسية هى : —

١ — نحو إقامة نظام جماعى للتنمية .
٢ — ضرورات التنمية وإدراك حقيقة الاعتماد المتبادل .
٣ — الحاجة إلى التضامن الاقليمى .

مقدمة : —

تعطى الجماعة الاقتصادية الأوربية اهتماما خاصاً فى ميدان العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بالدول النامية التى تعتبر القوة التجارية الأولى فى العالم كذلك فهى أكبر مستورد للمواد الأولية (تستورد ٦٠ ٪ من الواردات العالمية) .

ومنذ عام ١٩٥٨ ، طرأت تحولات وتغيرات على سياسة التعاون والتنمية التى تتبعها الجماعة الاقتصادية الأوربية حيال الدول النامية حيث

نشأ نظام جديد للتعاون تبلور وتدعم فى مؤتمر لومى عام ١٩٧٥ ، حدث عقدت عدة اتفاقيات ثنائية مع دول العالم الثالث ، كذلك اتبعت الدول الأوربية سياسة التقارب المتوازن وأقامت العلاقات المتوازنة مع دول البحر المتوسط منذ عام ١٩٧٢ .

والحوار العربى الأوربى ناتج عن الاعتماد المتبادل والتكامل بين العالم العربى والعالم الأوربى ولو وجد أصوله المباشرة فى التوازن الاقتصادى والسياسى الجديد الذى بدأ بين العالمين فى اليوم التالى للحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٧٣ . ففى ٦ نوفمبر ١٩٧٣ أعلنت الدول التسع الأعضاء فى الجماعة الأوربية — والتى كانت تعانى فى ذلك الوقت من أزمة بترولية — تأكيدها لضرورات انسحاب اسرائيل من الأراضى العربية المحتلة فى عام ١٩٦٧ — كذلك اعترفت بضرورة احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

وهذا الموقف المتعاطف مع الدول العربية ، الذى اتخذته الدول التسع أصبح يحدد معالم التعاون العربى الأوربى الذى أصبح يتركز على قواعد الاحترام المتبادل وتحقيق المصالح المشتركة لكل طرف .

ولقد ثارت كثير من المناقشات حول الحوار العربى الأوربى وهذا ما دفع كاتب هذه المقالة إلى تحليل طبيعة هذا الحوار وأغراضه وأهدافه .

ومهما كانت المناقشات حول الحوار وطبيعته والدافع إليه ، فان تلك المناقشات لا تفسر الأساس الاقتصادى للحوار ، فالى جانب المظاهر المباشرة للمشاكل الاقتصادية موضوع المناقشة ، فان الحوار المفتوح الذى بدأ عام ١٩٧٣ يتصق بمشكلة أخرى هى الحاجة إلى نموذج جماعى للتنمية يضم كلا من الدول التسع الأوربية والدول العربية .

ولتحقيق ذلك يجب إقامة وتأسيس عناصر نظام جماعى للتنمية وهذا

(ما سيناقش فى الموضوع الأول) — وتقدير فرص التطور الخاص بالحوار (وهذا ما سيناقش فى الموضوع الثانى) — وهذه الفرص تظل مشروطة بقواعد ديناميكية كل عضو فى المجموعة (وهذا ما سيناقش فى الموضوع الثالث) .

الموضوع الأول

نحو إقامة نظام جماعى للتنمية

لتحديد أسس النظام الاقتصادى العالمى الجديد لابد من التعرض للطرق الثلاث التى تسمح بتنظيم العلاقات الدولية .

الطريق الأول : —

ويسمى الوطنى أو القومى ، يرتكز على الترتيبات والعلاقات الثنائية القائمة على مبدئى الاستقلال الوطنى والمساواة المطلقة للدول . إلا أن هذا الطريق لا يحقق المساواة الاقتصادية فى العلاقات الدولية .

الطريق الثانى : —

ويسمى العالمى ، ويتمثل فى نظام تخضع فيه جميع الدول لقوانين عالمية ويحقق السيادة العالمية . ولكن المراقبين المعنيين بالحياة الدولية الحالية يعتقدون أن هذا النمو يبدو مثاليا .

الطريق الثالث : —

وهو يقوم على ايجاد نظام جماعى بين المجموعة الاقتصادية الكبرى التى لكل منها طبائعه وقواعده المدنية المحددة وتنظيماته الاجتماعية والتنموية المحددة .

وهذا الطريق يؤدى إلى مجموعة من الاتفاقيات الجماعية وهو ما تحتاجه دول العالم الثالث — التى لا يسمح انقسامها الحالى بتحقيق تنمية جماعية — بان تدخل ضمن جماعات أوربية اقتصادية تعمل بغرض التنمية .

وهذا التصور ، يفترض أن تتطور السياسة الأوربية تجاه دول العالم الثالث لكى تعقد اتفاقيات بغرض المساعدة للدول الفقيرة لأجل التوسع نحو اقامة اتفاقيات تضامن تصبح قائمة على دعائم اقليمية جديدة .

ويسمح الحوار العربى الأوربى بالتعرف على العناصر الأساسية لنمط التنمية الجماعية وهى :—

١ — يسمح نمط التنمية الجماعية باقامة علاقات بين مجموعتين اقتصادية لكل منهما قواعده المدنية المحددة وتنظيماته الاجتماعية والتنموية .

٢ — لكل مجموعة تصوراتها وإدراكاتها التى تحدد لها علاقاتها الخارجية بالمجموعة الأخرى .

٣ — تدرك المجموعتان حقيقة الاعتماد المتبادل بينهما ذلك لإدراك القائمة على قواعد تسمح بتنمية العلاقات الاقتصادية .

٤ — تسمح هذه العلاقات الاقتصادية بتنظيم محاور للتنمية على الصعيد الجماعى ، فى جو من الثقة المتبادلة والفهم المتبادل للمصالح الحقيقية للمجموعتين .

الموضوع الثانى

ضرورات التنمية وإدراك حقيقة الاعتماد المتبادل

دفعت التغيرات التى طرأت على أسعار البترول العربى العالمية الدول العربية إلى تبنى استراتيجيات اقتصادية جديدة أكثر طموحاً من سابقتها

تسمح باقامة علاقات متساوية مع طرف قوى قادر على مساعدتهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية والفنية الضرورية للدول العربية . ولقد قامت علاقات تجارية متزايدة بين الدول الأوربية التسع والعالم العربى تتجه الآن إلى إقامة نظام للاتفاقيات الجماعية بغرض التنمية . ولقد شملت هذه العلاقات فى السنين الأخيرة ليس فقط النواحى التجارية ولكن كذلك الجوانب الاقتصادية والمالية .

وفى الواقع هناك منهجان يمكن اتباعهما فى إطار العلاقات الدولية الاقتصادية .

المنهج الأول : —

يتعلق بالاتفاقيات الجماعية المالية والتجارية والفنية بين المنطقة العربية والأوربية . وهذه الاتفاقيات تعتبر بمثابة إطارات للاتفاقيات بين الدول العربية والأوربية . تضمن استمرارية التعاون الاقليمى وتطوره فى الاتجاهات المرغوبة .

المنهج الثانى : —

يتعلق بتنفيذ المشروعات المشتركة فى الميدان الزراعى والصناعى والخدمات .

الموضوع الثالث

الحاجة إلى التضامن الاقليمى

إن حاجة الدول العربية للوحدة ملحة ولكن تحقيق هذه الوحدة بينهما لازالت أملاً أكثر منها حقيقة هذا وإن كانت الوحدة داخل الجامعة العربية تبدو ممكنة .

إن الحوار العربى الأوربى يبدو فرصة لتأكيد وتقوية الكيان العربى فى جميع الميادين ، فعلى الصعيد الاقتصادى يساعد الحوار الدول العربية على تحديد احتياجاتهم ، كذلك ساعد على وجود استراتيجية عربية تساعد على تحقيق التنمية .

إن نمو التعاون بين الدول العربية يعتبر شريطة لنمو جماعى عربى أوربى يتوقف على ديناميكية التضامن بين الجماعة الاقتصادية الأوربية .

* * *

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية